

متفرقات

الحوول تنقذ مواطنة من الخطف

لم يكف فادي عبد الله يتلقى اتصالاً من مجهول يطالبه بدفع فدية مالية مقابل الإفراج عن زوجته التي خطفت من منطقة زحلة الصناعية (نقولا بورجيلي)، حتى تلقى اتصالاً بعد حين من زوجته المخطوفة ماري تبلغه فيه أن خاطفيها تركوها في جرود بلدة الفرزل، شمالي زحلة، وفزوا إلى جهة مجهولة بعدما غرقت سيارتها بالحوول. وعلى أثر الاتصال، توجهت دوريات من الأجهزة الأمنية إلى جرود البلدة، حيث أحضرت المخطوفة وسيارتها، وباشرت التحقيقات لكشف ملابس الحادثة.

«بحث وتحزّر» بحق 24 شخصاً في أحداث صيدا

أصدر مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية، القاضي صقر صقر، أمس، بلاغ بحث وتحزّر بحق 24 شخصاً كانوا يحملون السلاح في صيدا، في أثناء تشييع قتلى الأحداث التي حصلت في الأسبوع الماضي.



انتشال الجندي من البحيرة

بعد ساعات طويلة على غرقه في بحيرة القرعون، تمكن غطاسون من الجيش اللبناني والدفاع المدني من انتشال جثة الجندي في الجيش وسيم عامر. تجدر الإشارة إلى أن هذه الحادثة ليست الأولى هناك، وقد لا تكون الأخيرة.

لجنة التبانة تعرض آلية تعويض المتضررين

بحثت لجنة المتابعة لحقوق أصحاب المحال الصناعية والتجارية والحرفية في التبانة، في اجتماعها، أمس، «آلية تعويض المتضررين من جراء الحوادث التي وقعت في باب التبانة». وتخلل الاجتماع كلمة لرئيس اللجنة محمد كردوفاك، أثنى فيها على دور الجيش «الذي انعكست آثاره الإيجابية على نفوس الأهالي وأعطاهم الأمل من أجل عودة الحياة الطبيعية إلى منطقتهم».

منح صغيرة للمهتمين بحماية الطبيعة

دعت جمعية حماية الطبيعة في لبنان المنظمات غير الحكومية والمجموعات المحلية والشركات الخاصة والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني للتقدم بطلبات الحصول على منح صغيرة من المجلس العالمي لحماية الطيور في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، من خلال ملء نموذج قائمة معلومات خاص بهذا الشأن. وتشمل المنح جميع البلدان المؤهلة لدعم صندوق الشراكة في مناطق ألبانيا والبوسنة والهرسك وكاب فيردي وكرواتيا والأردن ولبنان ومونتينيغرو والمغرب وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وتونس وليبيا.

الفائزون بمسابقة «بلدتي بيئتي»

أعلن مركز حماية الطبيعة (إبصار سابقاً) في الجامعة الأميركية في بيروت البلديات الفائزة بمسابقة «بلدتي بيئتي» لعام 2012، في احتفال أقامه في سوق الصاغة في وسط بيروت - سوليدير. أما البلديات الفائزة فهي: بلدة معاصر الشوف لاستعمال البيوت التراثية في السياحة البيئية، بلدة المنارة لإدارة مستدامة للغابة وأحراج البلدة (فاز السيد محمود أيوب من بلدة المنارة بجائزة المبادر البيئي لعام 2012)، بلدة العاقورة لمجتمع ناشط في تجميع مياه الأمطار والتلوج، وبلدة البرقة لإدارة المستدامة لغابة اللزاب، وتبني الشجر كرمز لبلدة بشرى لإدارة مشروع تشجير محلي متكامل. وعرض في أثناء الاحتفال فيلم وثائقي يُسلط الضوء على أفضل عمل بيئي خاص بكل بلدة. ومُنحت كل بلدة مشاركة في المسابقة خريطة جوية تظهر معالمها البيئية. وقد دامت المسابقة ما يقارب السنة، قام خلالها خبراء من المركز ولجان البلديات المشاركة بمسح ميداني لجمع المعلومات عن المعالم البيئية للبلديات والمبادرات المحلية المستدامة وتبيانها على خرائط بيئية.

أول مركز للمجتمع المدني في «الأميركية»

أطلقت الجامعة الأميركية في بيروت ومؤسسة الأصفرى مركزاً يختص بالمجتمع المدني والمواطنة في العالم العربي، وهو الأول من نوعه في المنطقة. وستمول مؤسسة الأصفرى المركز بمنحة قدرها عشرة ملايين دولار أميركي ليقولى القيام بالبحوث وإطلاق المبادرات في مختلف جوانب الحياة المدنية العربية، لتزويد المواطنين بالمعرفة ولدعم تنشئة مواطنين مشاركين في كل مستويات الحياة المدنية.

عليه. محمد العلي، موظف في إحدى الشركات التجارية، يصل راتبه بعد كل «الزيادات» إلى مليون و350 ألف ليرة. يقول إنه مستأجر منذ سنتين وثمانية أشهر، شقة سكنية مقابل 250 دولاراً بموجب سند إيجار استثماري لمدة ثلاث سنوات.

وقبل أن يحين موعد تجديد السند «أنذرتني صاحب الشقة بالإخلاء أو القبول بالسعر الجديد الذي يصل إلى 450 دولاراً». يتساءل: «هل يعقل أن يكون نصف المعاش إيجار بيت؟ شو بنعمل بالأكل والشرب والمأزوت والمدارس».

في السياق، يعرب رئيس بلدية شنتورا نقولا عاصي عن استيائه من طريقة تعامل أصحاب الشقق والإملاك مع المستأجرين. يصف ما يجري باستغلال حاجة النازحين إلى مساكن تؤويهم، إضافة إلى أنه يأتي على حساب مستأجرين لبنانيين بنوا برنامج حياتهم اليومية على حساب إيجار البيت ومن ثم المصاريف الأخرى. وبلغت إلى أن المشكلة بدأت منذ بدء تدفق اللاجئين من دون أن تجد الدولة اللبنانية حلاً لإيواء هذه العائلات منعاً لبروز مثل هذه المشاكل في ارتفاع أسعار العقارات، وحتى ارتفاع أسعار الخضار وغيرها. يتابع: «من الطبيعي أن يتخوف اللبنانيون من أن يدفعوا الأسعار الجديدة بعد انتهاء الأزمة السورية، كما أنه لا يمكن مقارنة اللبناني المقيم في منزل بالعائلات النازحة التي تتقاسم الأكل والشرب وإيجار الشقة في ما بينها، على أساس أنها أزمة وتنتهي بعد شهر معدودة». وعن الطريقة التي يمكن أن يعالج بها الموضوع، يقول عاصي: «سنعمل مع البلديات والمعنيين بهذا الخصوص لوقف زيادة الإيجارات». فهل هذا هو الحل فعلاً؟

في البقاع الغربي، الوضع ليس أفضل حالاً، إذ تجاوز بدل إيجار غرفة ومنتفعاتها في بلدة الصويرة الـ200 دولار، وفق ما يؤكد شريف شومان. ويرى الرجل أن «هذا الارتفاع جنوني في منطقة بعيدة عن العاصمة، أو عن المدن المزدهمة».

ويتوقع أن «تخلف مثل هذه الظاهرة مشاكل اقتصادية واجتماعية في الأشهر المقبلة».

من جهته، يرى خالد صالح، الناشط في إغاثة اللاجئين السوريين، أن ما تشهده قرى البقاع من ارتفاع جنوني في أسعار الإيجارات السكنية تحول غير مسبوقة، لكنه متوقع بعدما نأت الحكومة اللبنانية بنفسها عن تنظيم واقع النازحين السوريين. يقول: «إزاء هذا الناي بالنفس والحوول دون إنشاء مخيم للنازحين، من الطبيعي انتشارهم

بالنسبة إلى اللبنانيين. في رأيهم، العائلات السورية تتقاسم السكن، وبالتالي الكلفة، لكن المشكلة التي يعانونها هي انعكاس هذا الارتفاع عليهم، إذ عمد الكثير من المالكين إلى رفع قيمة الإيجارات على اللبنانيين بما أن «السوق عرض وطلب».

محمد الخالد، المقيم في بلدة مجدل عنجر منذ أكثر من ثلاثين عاماً، تمنع عن دفع الزيادة التي طلبها المالك على إيجار سكنه. يقول: «رفع المالك بدل إيجار غرفتي ومنتفعاتهما، أقطنهما من 125 ألف ليرة لبنانية، إلى 400 ألف ليرة».

يؤكد أنه غير قادر على دفع هذا المبلغ، بما أن مدخوله الشهري لا يتعدى الـ750 ألفاً. وعندما طلب منه المؤجّر أن يخلي المنزل، وقع في حيرة لعجزه عن إيجاد شقة سكنية تؤويه بسعر لا يتجاوز 200 ألف ليرة.

يقول: «ما خليت مطرح. أقل غرفة بـ400 دولار، شو صاير بالدني ما بعرف». ينهي الرجل حديثه بالتساؤل عن المسؤول والآلية التي يمكن أن تقي اللبنانيين شر ما قد يصلون إليه إذا طالت الأزمة السورية أكثر، وتزايدت حالات النزوح.

الوضع نفسه ينطبق على عمر حمد، المقيم في منطقة المصنع الأخير ضاق ذرعاً بعدما أصبح همه التفطيش عن مسكن بديل عن الذي يقيم فيه، منذ أن أنذرته صاحب الملك بضرورة المغادرة لأنه يرغب في تاجير البيت لعائلات سورية تدفع ضعفي ما يدفعه. يقول: «كنت أدفع أجرة الشقة 250 ألف ليرة لبنانية، الآن يزيد 300 دولار لأنني مستأجر عنده منذ سبع سنوات، وإلا فسيدجره للسوريين بـ600 دولار. المشكلة أنه إذا قبلنا الزودة اليوم، فلن نستطيع خفض الإيجار عندما يغادر السوريون. وهذا ظلم».

ارتفع إيجار غرفتين

ومنتفعاتهما من 125 الف ليرة إلى 400 الف

في القرى اللبنانية، حتى أصبح إيجار منزل سكني من المستحيلات، ومن المؤكد أن هذا الأمر سينعكس سلباً على أسعار إيجار العقارات بما لا طاقة للبقاع عليه».

الحال نفسها في تعنايل وشتورا وسعد نايل وتعلبايا. فقد ارتفعت الإيجارات ضعفي ما كان متعارفاً

المضمونون في قبضة المستشفيات: أين الدواليب؟

محمد وهبة

لا يزال المضمونون رهائن لدى المستشفيات، هذا ما تثبته الوقائع على مدى السنوات الماضية. ففي كل مرة لا تحصل فيها المستشفيات على مطلبها بزيادة التعريفات الاستشفائية عن الأعمال التي تقوم بها لمصلحة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تنفذ تهديداتها بالامتناع عن استقبال مرضى الضمان. لكن الأسوأ، أن ردة فعل صندوق الضمان تجاه المستشفيات تكون شبه عادية إذ لم يُفسخ أي عقد مع المستشفيات الممتنعة رغم أن هذا الأمر يمثل مخالفة جسيمة منصوصاً عنها في العقود الموقعة بين الضمان والمستشفيات الخاصة.

هذا الوضع سيخبره المضمونون من جديد خلال الأيام المقبلة. فأصحاب المستشفيات الخاصة هذّوا، خلال الأسبوع الماضي، بالامتناع عن استقبال المرضى لأن زيادة التعريفات لم تصبح نافذة في الضمان بعد. ونقيب المستشفيات الخاصة سليمان هارون لم يال جهداً في التعبير عن هذا الأمر بالإشارة إلى أن البند الوحيد على جدول أعمال الجمعية العمومية لنقابة أصحاب المستشفيات الخاصة «هو تعليق مجلس الوزراء تنفيذ قرار رفع سقف الكسب الخاضع للاشتراكات في فرع المرض والأمومة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فالاتجاه هو إعلان توقف المستشفيات عن استقبال مرضى الضمان الاجتماعي».

المفارقة أن هارون يتهم مجلس الوزراء بعرقلة المشروع لكنه يذهب في اتجاه معاقبة المضمونين. فالمشروع المطروح على طاولة مجلس الوزراء، والذي أقّره مجلس إدارة صندوق الضمان، هو عبارة عن مشروع مرسوم يهدف إلى

زيادة سقف الراتب الخاضع للاشتراكات من 1,5 مليون ليرة إلى 2,5 مليون ليرة، من أجل زيادة إيرادات الضمان بما يوفر التمويل اللازم لكلفة التعريفات الاستشفائية. ويأتي البحث عن تمويل هذه الكلفة، استناداً إلى وضع الصندوق المعروف بوقوعه في عجز مالي كبير ومتراكم في فرعي ضمان المرض والأمومة (الضمان الصحي) وفرع

التعويضات العائلية بقيمة 850 مليار ليرة. المهم أن مجلس الضمان أقرّ زيادة التعريفات الاستشفائية بالتوازي مع زيادة سقف الراتب الخاضع للاشتراكات، وأحال الأمر إلى سلطة الوصاية لرفعه إلى مجلس الوزراء لإقراره. غير أن سلطة الوصاية طلبت من الضمان إعادة النظر بقرارها لجهة خفض السقف من 2,5 مليون ليرة إلى مليوني ليرة، لكن الضمان أكد قراره الأول، ما دفع سلطة الوصاية إلى إحالة المشروع إلى مجلس الوزراء، لكن وزير الوصاية سليم جريصاتي طلب من الأمانة العامة لمجلس الوزراء، بحسب هارون، إرجاء البحث في هذا المشروع «لأن الهيئات الاقتصادية غير موافقة على رفع السقف إلى مليونين ونصف مليون ليرة، بل إلى مليونين فقط. وبذلك نكون عُدننا إلى نقطة الصفر». ويضيف هارون أنه أرسل «قبل أسابيع، كتاباً إلى رئيس الحكومة بهذا الشأن، لكن لم يبحث الموضوع».

في المقابل، تقول مصادر مطلعة إن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي يرفض أن يحل أصحاب العمل أي عبء جديد، وأنه لن يعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء لا عاجلاً ولا أجلاً، وهو ما يدفع المستشفيات إلى تنفيذ تهديداتها بحق المضمونين. إزاء هذا الواقع، يشير مسؤول في الضمان، إلى أن امتناع المستشفيات عن استقبال المضمونين يجب أن يحفز المستشفيات المطالبة بحقوقهم التي لا يستطيع صندوق الضمان أن يحققها لهم، ولا سيما أن صندوق الضمان يحتاج إلى تغطية سياسية من سلطة الوصاية لفسخ العقود مع المستشفيات المخالفة، لكن هذه السلطة هي التي طلبت من الضمان في السابق وقف تنفيذ فسح العقود».

الكلفة بالأرقام

135 مليار ليرة هي الكلفة الإجمالية لزيادة التعريفات الاستشفائية. تتوزع هذه الكلفة على عنصرين أساسيين؛ زيادة للتعريفات مقررة في عام 2009 بقيمة 78 مليار ليرة، وزيادة إضافية مقررة في هذه السنة بقيمة 56,487 مليار ليرة. وهي تضاف إلى الزيادة المقررة سابقاً في عام 2009 والبالغة 78 مليار ليرة. ويراوح معدل الزيادة على التعريفات الاستشفائية بين 8% و140% بحسب العمل الطبي المتفق عليه بين الطرفين. الكلفة الأبرز بين هذه التعريفات تعود إلى زيادة بنسبة 137% للإقامة في الغرفة، وبنسبة 60% على غرفة العمليات، 33% زيادة على غرفة الإنعاش، 35% زيادة على الحاضنات، 65% زيادة على أنعاب الأطباء، وزيادة 140% على غرفة العزل.